لين بـارامور*: لقـد نـهبوا الشـــركـات، والآن ينـهبون الحكومة

ترجمة: مصباح كمال**

نشر النص الإنجليزي للمقال في موقع معهد الفكر الاقتصادي الجديد بتاريخ 12 أيار 2025 تحت عنوان:
'They Looted Companies — Now They're Looting the Government'
Institute of New Economic Thinking
https://www.ineteconomics.org/perspectives/blog/they-looted-companies-now-theyre-looting-the-government

يكشـف العالم الاقتصـادي ويليام لازونيك[1] William Lazonick كيف انتقل نموذج الاسـتخراج[2] extraction model الذي تتبناه الشركات الأميركية من قطاع الأعمال إلى الحكومة.

هناك أسطورة شائعة في السياسة الأمريكية: أسطورة قائد الأعمال الجريء الذي يتخطى الروتين ويحقق النتائج. تُغذي هذه الأسطورة الاعتقاد بأن إدارة بلد ما أشبه بإدارة شركة، وأن المديرين التنفيذيين، بفطرتهم الإدارية وعقليتهم القائمة على تحقيق الربح، هم بالضبط ما تحتاجه الحكومة.

ولكن هذه الأسطورة تنهار تحت وطأة ما أصبحت عليه قيادة الشركات في الواقع ـــــ وما يحدث عندما تنتقل الأسطورة إلى المناصب العامة.

أمضى الخبير الاقتصادي ويليام لازونيك عقودًا في تحليل هذا التحول. وهو يجادل بأن الشركات الأمريكية تخلت عن التزامها بالابتكار والاستثمار الإنتاجي، واستبدلته بتركيزٍ مُفرط على خفض

[1] راجع تعريفه في الموسوعة الحرة: https://en.wikipedia.org/wiki/William_Lazonick
وكذلك موقع معهد الفكر الاقتصادي الجديد: https://www.ineteconomics.org/research/experts/wlazonick (المترجم)

[2] للتعريف بمفهوم الاستخراج وتاريخه راجع الموسوعة الحرة: \https://en.wikipedia.org/wiki/Extractivism (المترجم)

التكاليف، ورفع الأسعار، والتهرب الضريبي لزيادة الأرباح، مما يسمح لها بإعادة شراء المزيد من الأسهم — كل ذلك باسم تعظيم القيمة للمساهمين maximizing shareholder value.[3] لم يعد معظم المديرين التنفيذيين يُكافأون على بناء شركات مستدامة أو المساهمة في الاقتصاد الحقيقي، بل يُكافأون على كفاءتهم في استخلاص القيمة من الشركات التي يسيطرون عليها.

يصف لازونيك هذا النموذج بأنه "وباء"، ويلقي اللوم عليه في إضعاف الريادة التكنولوجية الأمريكية، وتأجيج التفاوت الهائل، وزعزعة استقرار الاقتصاد بأكمله. ويحذر الآن من أن هذا المنطق الاستخراجي نفسه يتسلل إلى الحكومة الفيدرالية.

تُعدّ مناقشات ميزانية عام 2025 الجارية خير مثال على ذلك. فبحجة "الكفاءة" و"المسؤولية المالية"، اقترحت إدارة ترامب خفض الإنفاق الفيدرالي بمقدار 163 مليار دولار — وهي تخفيضات من شأنها أن تُقوّض قطاعات التعليم والإسكان والبحث الطبي — وجميعها قطاعات أساسية لخلق القيمة. وتعكس هذه العبارات ما دأب المسؤولون التنفيذيون على استخدامه لتبرير تسريح الموظفين ونقل الأعمال إلى الخارج وسحب الاستثمارات. ولكن في هذه الحالة، لا يتعلق الأمر بتفريغ شركة من مضمونها، بل بالدولة نفسها.

يُجادل لازونيك بأن هذا لا ينبغي أن يُفاجئ أحدًا. ويقول: "لأن هؤلاء الناس أفلتوا من العقاب بنهب الشركات، فقد أصبحوا يعتقدون إن من حقهم نهب الدولة." حتى بين شخصيات التكنولوجيا التي صنعت أو قادت بناء منتجات حقيقية — مثل إيلون ماسك وجيف بيزوس ومارك زوكربيرج — يُشير لازونيك إلى وجود عقلية استحقاق: "إنهم يتعاملون مع الثروة الناتجة على أنها ملك لهم بالكامل، كما لو أنهم وحدهم من اكتسبوها." وتُشكل هذه العقلية الآن السياسات العامة، حيث يُفيد إلغاء القيود وتخفيضات الميزانية الأثرياء بينما يُفكك الحماية للعمال والمستهلكين.

خذ ماسك على سبيل المثل. بصفته رئيسًا لإدارة كفاءة الحكومة (DOGE)، فقد عمل على إضعاف الهيئات التنظيمية مثل مكتب حماية المستهلك المالي Consumer Financial Protection Bureau والمجلس الوطني لعلاقات العمل— National Labor Relations Board وكلاهما يشرف عادةً على أجزاء من إمبراطوريته التجارية. في الوقت نفسه، تواصل شركاته ضمان تحقيق عقود فيدرالية ضخمة، بما في ذلك صفقة محتملة بقيمة 2 مليار دولار مع إدارة الطيران الفيدرالية، مما يثير مخاوف جدية بشأن تضارب المصالح. وكما يجادل لازونيك

[3] Lynn Parramore, 'How Economists Turned Corporations into Predators,' https://www.ineteconomics.org/perspectives/blog/how-economists-turned-corporations-into-predators

وزميله مات هوبكنز Matt Hopkins في مقال نُشـــر مؤخرًا في موقع معهد الفكر الاقتصـــادي الجديد،[4] فقد تقدم ماسك بـــ"نظام حوكمة شركات محفوف بالمخاطر" مدفوعًا بأولوية المساهمين — مما أدى إلى تأجيج عدم المســـاواة وتآكل الريادة التكنولوجية الأمريكية. إن فترة ولايته في إدارة كفاءة الحكومة هي ببسـاطة المزيد من الشـيء نفسـه: تفكيك الرقابة، وتوجيه الموارد العامة إلى المشاريع الخاصة، ومعاملة الحكومة كمجرد أصل آخر للاستخراج.

تدين إمبراطورية ماسـك التجارية — تيسـلا، وسـبيس إكس، ونيورالينك Tesla, SpaceX, and Neuralink — بالكثير من نجاحها للأبحاث الممولة من دافعي الضـــرائب والدعم الحكومي. فقد أُطلقت تيسـلا بمسـاعدة قروض فيدرالية وإعانات للسـيارات الكهربائية. أما سـبيس إكس، فتعتمد على عقود من البحث والتطوير بتمويل من ناســـا، وتعتمد الآن على عقود حكومية بمليارات الدولارات. حتى نيورالينك تعتمد بشـــكل كبير على أبحاث علم الأعصـــاب الممولة من القطاع العام. ورغم أسـطورة عبقرية القطاع الخاص، فإن هذه الشـركات متجذرة في الاسـتثمار العام. ومع ذلك، لا يرى الجمهور سوى عائد ضئيل.[5]

ولا تقتصـــر هذه العقلية على ماســـك. فالرئيس ترامب وعائلته يرتقيان بنموذج الشـــركات corporate model الذي يصـفه لازونيك إلى آفاق جديدة، مسـتخدمين الحكومة كمنصـةً لإثراء القطـاع الخـاص. فقد روّج إريك ترامب مؤخرًا لأحدث مشـــروع عـائلي في مجـال العملات المشـفرة، مما جعل الرئيس لاعبًا رئيسـيًا في هذا المجال، بينما كان يعمل على رسـم السـياسـة الفيدرالية تجاه هذا القطاع تحديدًا. وقد فاقمت حصة عائلة ترامب البالغة 60% في شركة وورلد ليبرتي فاينانشـال، والتي تجذب الآن اسـتثمارات كبيرة، المخاوف بشـأن تضـارب المصـالح. في غضـون ذلك، أبرمت منظمة ترامب، بقيادة إريك، صـفقةً مثيرةً للجدل بقيمة 5.5 مليار دولار مع شـــركة حكومية قطرية لبناء منتجع جولف فاخر، على الرغم من تعهد ترامب الســـابق بتجنب الصفقات الأجنبية أثناء توليه منصبه.

[4] Matt Hopkins and William Lazonick, 'Musk and Tesla: Corporate Compensation, Financialization, and the Problem of Strategic Control'
https://www.ineteconomics.org/perspectives/blog/musk-and-tesla-corporate-compensation-financialization-and-problem-of-strategic-control

[5] قبل عدة سنوات قامت الأستاذة في جامعة لندن ماريانا مازوكاتو بالكشف عمّا هو مستور في خرافة إقصـاء دور الدولة في مجال الابتكار وحصره بالقطاع الخاص:
Mariana Mazzucato, *The Entrepreneurial State: Debunking Public vs Private Sector Myths* (Penguin Books, 2018), First published in 2013. (المترجم)

أصدر ترامب أيضًا أوامر تنفيذية لتبسيط عمليات مراجعة المشتريات والعقود الفيدرالية. ورغم تسويقها كإجراءات لمكافحة الهدر، إلا أن المنتقدين يرونها وسيلةً خفيةً لتوجيه أعمال الحكومة نحو مقاولين مفضلين، بمن فيهم أولئك من ذوي العلاقات العائلية. ونادرًا ما كان الخط الفاصل بين الخدمة العامة والمكاسب الخاصة أوهى من هذا.

يُحذّر لازونيك من أن المخاطر كبيرة. عندما تُعطي الشركات الأولوية لتوزيع الأرباح للمساهمين على الاستثمار الحقيقي، يخسر المجتمع، ولكن عندما تتبنى الحكومات النموذج نفسه، فإن العواقب تكون وخيمة. نحن لا نتحدث فقط عن شركات هشّة، بل نتحدث عن تآكل المؤسسات العامة، وتزايد التفاوت، وديمقراطية تخدم عددًا أقل فأقل من الناس.

لعكس هذا المسار، يرى لازونيك أننا بحاجة إلى إصلاح هيكلي عميق في كيفية عمل الشركات، وبالتالي الحكومات. وهذا يعني حظر عمليات إعادة شراء الأسهم stock buybacks، وكبح جماح تعويضات المديرين التنفيذيين المرتبطة بأداء الأسهم المتلاعب به، وإعادة استثمار الأرباح في الابتكار والعمال والمجتمعات. وهذا يعني تبني نموذج حوكمة قائم على أصحاب المصلحة، لا ينظر إلى الشركات كمجرد آلات للثروة، بل كجهات راعية للقيمة الاجتماعية.

لأنه إن لم نُصلِح هذه العيوب النظامية، فلن يتوقف النهب، بل سيتفاقم وينتشر. ■

* لين بارامور، حلل أبحاث أول، معهد الفكر الاقتصادي الجديد

** كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.
http://iraqieconomists.net/ar/